

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٤٥

الخميس، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لو كاس (لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إليتشيف
	الأرجنتين السيد أويارثال
	الأردن السيد عميش
	أستراليا السيدة كنغ
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيدة بايك جي - أه
	رواندا السيد مانزي
	شيلي السيد إراثوريث
	الصين السيد زهه يونغ
	فرنسا السيد بيرتو
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاتام
	نيجيريا السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2014/123)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1427007 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2014/123)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستافان تيلاندر، رئيس تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بناء السلام وممثل السويد، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/123، التي تتضمن التقرير المرحلي السابع والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لاستكمال التقرير المعروض على المجلس بشأن الحالة في ليبيا (S/2014/123).

لا تزال البيئة السياسية والأمنية مستقرة نسبياً. ويستمر إحراز تقدم في عدد من المجالات، ولكن فيما تدخل ليبيا العقد الثاني بعد انتهاء الصراع، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبرى أمام إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات في

القطاعات البالغة الأهمية وفي مجالات بناء القدرات والحكم الفعال. وهذه عمليات معقدة وشاقة، لأنه حتى قبل الحرب لم يكن لدى ليبيا من المؤسسات القائمة على الجدارة وذات الأداء الجيد ومن آليات المساءلة الفعالة سوى عدد قليل. واغتنام هذه الفرصة لوضع الأسس الجوهرية بطريقة سليمة سيكون عاملاً حاسماً في توطيد السلام الذي حققته ليبيا بشق الأنفس وفي التخطيط لتنمية شاملة للجميع في البلد.

ولا تزال أصوات قطاع عريض من المجتمع تعرب عن السخط إزاء السلطات والسياسات الوطنية. وقد نظمت نقابات سائقي الدراجات النارية بالأجرة وأصحاب الأعمال التجارية والمجتمع المدني مظاهرات؛ وأضرب العاملون في القطاع الصحي عن العمل مرتين منذ كانون الأول/ديسمبر؛ وتوقفت جميع العمليات في الجامعة الرئيسية في ليبيا لمدة ثلاثة أشهر بسبب الاحتجاجات الطلابية وأعمال العنف. ووجهت إلى ١١ من المحتجين المناهضين للحكومة اتهامات بالعصيان في تشرين الأول/أكتوبر، مما أثار انتقادات للحكومة بأنها تستخدم القانون كأداة لكبح المعارضة والخلاف في الرأي. والتوترات مستمرة بين أصحاب الامتيازات الكبيرة والمجتمعات المحلية.

ومن المقرر إجراء انتخابات تشريعية لشغل نصف مقاعد مجلس الشيوخ البالغ مجموعها ٣٠ مقعداً في تشرين الأول/أكتوبر. وسجلت اللجنة الوطنية للانتخابات، التي شارفت على الانتهاء من تحديث قوائم الناخبين، حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص، أي أقل بكثير عن العدد المستهدف مبدئياً والبالغ ٤٠٠ ٠٠٠ ناخب، والذي جرى لاحقاً خفضه بواقع النصف. وتمثل النساء حوالي ثلث الناخبين المسجلين. وفي هذا الشهر، أقر مجلس الشيوخ تعديلاً على قانون الانتخابات يشجع الأحزاب على أن تشرك النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في هياكل إدارتها وفي قوائم مرشحيها. وعلى الرغم

الفعالة، وهو معروض الآن على الرئيس، رغم أن الصيغة الحالية ستتطلب تعديلا دستوريا لتنفيذه.

إن تلك الإصلاحات أساسية لمستقبل البلد وطابعه الأكثر شمولاً إذلي يربطها أيضا بالمصالحة الوطنية. ومع توفير خريطة طريق المصالحة الوطنية هيكل هذه العملية، ومع تخصيص صندوق بناء السلام مبلغ ١٥ مليون دولار لمبادرات المصالحة، فقد جرى إحراز بعض التقدم. وقد أطلقت مبادرة بالافاهت، Palava Hut، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لكن تتواصل المناقشات المتعلقة بالمنهجية، ولم يبدأ بعد التنفيذ الفعلي. كما جرى إطلاق مشروع التاريخ الوطني واستعراض الرموز الوطنية، وإن كان تنفيذهما بطيئاً. وكان إسهام الحكومة في تنفيذ خريطة الطريق محدوداً، مع تحقيق معظم النجاحات في المجالات، التي تتلقى أموالاً من المجتمع الدولي.

يسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مجالين واسعين محورين لاستمرار الاستقرار: هما مسألة المساءلة والشفافية، ومسألة العدالة والأمن.

جرى بذل بعض الجهود مؤخراً لتأمين قدر أكبر من المساءلة العامة. وبدأت هيئة مكافحة الفساد في ليبيا، التحقيق في ادعاءات بالرشوة ضد نائب سابق في البرلمان ومسؤول في شركة النفط الوطنية الليبية. وجرى أيضاً، توجيه لائحة اتهام خلال الشهر الماضي لستة من كبار المسؤولين السابقين في هيئة تنمية الغابات، بتهمة التخريب الاقتصادي والتآمر الجنائي، تتعلق بالاحتيايل في إصدار تراخيص الاستغلال الخاص للأخشاب لقطع الأشجار للأغراض التجارية في أراض مساحتها ٢,٥ مليون هكتار. كما انتهت أيضاً وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من إعداد مشروع قانون للتعيين والمعادن، يدعو إلى اقتسام المنافع مع المجتمعات المحلية. وأُنجزت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيا، عملاً هاماً، فيما يخص التدقيق في عمليات منح العقود،

من أن هذا التدبير لا يرقى إلى مرتبة التدبير الملزم وما زال يتطلب موافقة مجلس النواب، فإنه يمثل خطوة إلى الأمام في المناقشات العامة حول التمثيل السياسي للمرأة.

أنتقل الآن إلى عمليات الإصلاح في ليبيا. فمنذ كانون الثاني/يناير، أصبحت لجنة مراجعة الدستور تتواصل بشكل أكثر تنظيمًا واستمرارية مع الهيئة التشريعية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا الدعوة إلى عقد اتفاق أوسع نطاقاً بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك السلطة التنفيذية، بشأن نطاق الإصلاح الدستوري وجدوله الزمني. وواجهت أنشطة توعية المواطنين التي تضطلع بها اللجنة تأخيرات شديدة، ما أدى إلى إجراء مشاوراتها العامة بالتوازي إلى حد كبير مع توعية المواطنين. ومن المقرر عقد مؤتمر وطني في نيسان/أبريل للتصديق على مقترحات تعديل الدستور قبل تقديمها إلى الرئيس. وإذا حدث تأخير في هذه العملية أيضاً، فإنه قد يصعب الالتزام بالموعد المستهدف لتقديم هذه المقترحات في منتصف عام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، فإن تسريع وتيرة العمل من أجل الالتزام بهذه الجداول الزمنية قد يعس بنوعية المشاورات العامة ويفوت فرصة إدماج آراء عامة المواطنين.

إتخذت الحكومة أيضاً، خطوات أخرى في اتجاه تنفيذ سياستها الخاصة باللامركزية. وتواصلت الجهود الرامية إلى تحقيق لامركزية ١٢ وزارة ووكالة، مع تحقيق أكبر قدر من التقدم في مجالات الخدمات الهامة، مثل الصحة والتعليم، حيث أنشأت كلتا الوزارتين مجالس على مستوى البلديات، ونقلت إليها بعض الموارد المالية وفوضتها اتخاذ بعض القرارات. ولجنة الحوكمة مهتمة بشواغل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والجهات المانحة، بخصوص ضعف التنسيق في مجمل عملية اللامركزية. وقد جرت صياغة قانون للحكم المحلي، يدعو إلى انتخاب المسؤولين المحليين وإلى اتخاذ تدابير حاسمة أخرى للامركزية

غانا للدراسات الإدارية والإدارة العامة. وتدعم البعثة أيضا جنبا إلى جنب مع مكتب شؤون الهجرة والتجنس تحويل مرافق البعثة السابقة في فويا، الواقعة في مقاطعة لوبا، إلى مركز تدريب جديد بشأن الهجرة. لكن يتعين القيام بالمزيد، من أجل تفعيل مركز التدريب الإقليمي التابع للشرطة الوطنية الليبرية في هاربر، والاستفادة بشكل أفضل من مرافق التدريب في مركز العدالة والأمن الواقع في غبارنغا. وقد التزم الرئيس أيضا بتحقيق توازن أفضل في الميزانية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٥ بين البنية التحتية والأمن القومي، وتبسيط الإجراءات لتمويل التكاليف المتكررة.

لقد جرى إحراز تقدم في عدد من المجالات داخل قطاع الأمن بعد سلسلة من الاستعراضات التي أجريت العام الماضي. وكان التقييم الأساسي للشرطة الوطنية الليبرية، الأكثر بروزا، حيث أثر في الخطة الاستراتيجية الجديدة للشرطة الوطنية الليبرية، وإطار التطوير المشترك بين الشرطة الوطنية الليبرية والأمم المتحدة، الذي يحدد تدخلات محددة ومستهدفة لسد الفجوات، مع إدخال نظام قوي للرصد والتقييم. ومن المتوقع توقيع الشرطة الوطنية الليبرية، والبعثة على الإطار الأسبوع المقبل. وسيجري الانتهاء من تقييم أساسي مشترك مماثل لمكتب شؤون الهجرة والتجنس هذا العام. وبعد المعتكف في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بشأن إصلاح القطاع الأمني، والذي تميز بإجراء مناقشات صريحة، فإن مجلس الأمن القومي يشرف على إعداد استراتيجية جديدة للأمن القومي. وستواصل البعثة تقديم الدعم من خلال هذه العملية.

سوف تستكمل البعثة في شهر حزيران/يونيه، المرحلة الثانية من انسحابها العسكري المكون من ثلاث مراحل، والذي أقره المجلس. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تتسحب قوات الأمم المتحدة من المقاطعات الواقعة على طول الحدود مع سيرااليون، لتغطية مناطق أخرى، ويجري ترحيل كتيبة أخرى.

وتعزيز نظام الجزاءات، للشركات غير الممتثلة والحكومة. إن تلك التطورات إيجابية، ولا يمكنني المغالاة في تأكيد أهمية إجراء مزيد من المساءلة والشفافية والتشاور مع المجتمعات المحلية في قطاع الموارد الطبيعية الثمين في ليبيا.

وللمرة الأولى منذ الحرب، تولى ليبري قيادة القوات المسلحة الليبرية. وكان ثمة ابتهاج واضح في الشوارع وعلى موجات الأثير، عقب تعيين العميد دانيال د. زيانكان. كما يدرك المجلس جيدا، فإن إحراز تقدم في قطاع الأمن في ليبيا أمر حاسم للانسحاب العسكري التدريجي للبعثة. وتنوء الشرطة الوطنية الليبرية بالعبء الأكبر لعملية الانتقال الأمني. وحدثت إجراءات الميزانية المعقدة، وقدرتها الضعيفة على الإدارة المالية، من قدرة الشرطة على إدارة حتى المخصصات البسيطة. إنني أريد أن أسلط الضوء على بعض الالتزامات الهامة التي تعهدت بها الحكومة في بداية هذا العام، التي من المتوقع أن تعطي دفعة قوية لقطاع الأمن.

يتمثل أولها في المشاركة الشخصية لوزير المالية. وقد اتخذ الوزير خلال شهر شباط/فبراير خطوات لتخفيف الشروط المعقدة لصرف الأموال المتعلقة بالعملية الانتقالية، إلى الشرطة، ومصلحة الهجرة وغيرها من الوكالات. وسيخفف ذلك من الشلل الذي تعاني منه أكاديمية تدريب الشرطة، التي لديها أكثر من ١٠٠٠ مجند ينتظرون بدء التدريب. وسوف تساعد تلك الأموال أيضا على تمويل الاحتياجات التشغيلية الملحة المتعلقة بالعملية الانتقالية الأمنية. وتشيد البعثة باستمرار انخراط الوزير، الذي عالج أيضا الاحتياجات الملحة لمكتب شؤون الهجرة والتجنس.

ويتمثل الثاني في التزام الرئيس بتفعيل المزيد من موارد التدريب والاستخدام الأفضل للمرافق. ودعمت الأمم المتحدة مع الشركاء تسريع التدريب في مجال الإدارة لضباط الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب شؤون الهجرة والتجنس، في معهد

العديد من المحاكم في ليبيا غير قادرة على الانعقاد وتلك التي تمكنت من الانعقاد تتناول جزء ضئيل من القضايا العالقة، مع توضيح رصد البعثة بأنه في المتوسط، لم يجر البت بشكل كامل سوى في ٨ في المائة من القضايا. ومركز العدالة والأمن الأول يعمل، وقدم خدمات إلى المقاطعات التي يغطيها. واستنادا إلى الدروس المستفادة، يجري الآن تقديم الخدمات ببطء في المركزين الثاني والثالث. وبمجرد تأسيس المراكز، يقع على الحكومة التزام باستدامة عملها.

كما اتخذت تدابير لتنفيذ توصيات استعراض العام الماضي للإدارة والمساءلة للشرطة والقضاء والنيابة العامة، والتي تم التحقق من صحتها في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين تلك التوصيات وضع قانون الشرطة، الذي من المتوقع أن يعالج إجراءات واضحة للتعيين والترقي في جهاز الشرطة على أساس الجدارة والمسائل المتعلقة بالرقابة على الشرطة. إلا أن شطب وزير العدل من جدول المحامين لمدة ستة أشهر من قبل المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير قد خلق تحديات إضافية لكسب الزخم في إصلاح قطاع القضاء والأمن.

وفي غضون ذلك، كانت هناك تطورات موازية مشجعة يمكن أن تساعد أيضا على تخفيف حدة التراع. وفي الأسبوع الماضي، قمت بزيارة أحد المراكز الستة لتنسيق الأراضي في ليبيا، والكائن في هاربر، مقاطعة ميريلاند، والتقيت باثنين من مقدمي الطلبات استمر تنازعهما على ملكية أراضيها عقوداً. ويعمل المركز على تسوية هذه المشكلة وترسيم الأملاك. والآليات البديلة لتسوية المنازعات، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مثل مراكز تنسيق الأراضي، باستخدام موظفين مدربين، ستظل مهمة وينبغي أن تلقى دعماً دولياً كبيراً لسنوات قادمة. وكما شرح لي الرئيس المحلي لمركز تنسيق الأراضي، تقوم هذه المركز بدور الوساطة بالمجان، مما يجعلها أكثر جذباً للمستخدمين من نظام العدالة.

ولدى انتهاء هذه التحركات، ستكون نصف مقاطعات ليبيا بدون وجود عسكري ثابت للأمم المتحدة، مع هيئة الكنائس المتبقية لتوفير التغطية في مونروfia وعلى طول الحدود مع كوت ديفوار وغينيا، التي تشكل أيضا المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان في البلد.

إن العملية المشتركة للتخطيط للمرحلة الانتقالية، هي مثال على التعاون الاستثنائي بين البعثة والحكومة. وسلط تنفيذ المرحلة الأولى الضوء على الضعف المؤسسي العميق والقيود الصارمة المفروضة على الموارد. وقد بدأت المؤسسات الوطنية تولي مهام الأمن في المناطق التي لم تعد تغطيها البعثة، مثل واجبات الحراسة الثابتة في مواقع مهمة، بما في ذلك ميناء فريبورت والبنك المركزي في مونروfia. لكنها، من أجل تحقيق ذلك، نشرت قدرات قائمة محدودة، وحولت أحيانا الموارد بعيدا عن المجالات ذات الأولوية.

عندما بدأ التخطيط لعملية الانتقال الأمني هذه، أدى الانسحاب الوشيك لقوات الأمم المتحدة من أي مقاطعة من المقاطعات إلى قلق عام وحكومي. وقد تحول الخطاب العام الآن إلى الاعتراف بأن البعثة لن تظل للأبد. وسوف تتطلب المراحل القادمة إدارة حذرة. وكان التخطيط المشترك المفصل حتى الآن، وحوار الحكومة والبعثة مع المجتمعات المحلية، والانسحاب التدريجي والمحدد على مراحل، أمورا أساسية فيما يخص تبديد الشواغل، مع تحديد الأهداف التي ينبغي للمؤسسات الأمنية الليبية تحقيقها بوضوح.

يحتاج قطاع أمن فعال، للعمل مع نظام فعال للعدالة الجنائية يحظى بثقة الناس، التي لا تزال منخفضة للغاية في ليبيا. ويوجد ٧٥ في المائة من نزلاء السجون رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضايا، مما يتسبب في انعدام الأمن في السجون المكتظة، في حين يعزز الفشل الفعلي في الملاحقة القضائية لأشد الجرائم خطورة، ثقافة الإفلات من العقاب. ولا تزال

والوطنية الهامة المقبلة: الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥ في غينيا وكوت ديفوار، وعام ٢٠١٧ في ليبيريا. هناك أمور كثيرة على المحك هنا، ولا بد من الحفاظ على الاستقرار والثقة. ونحن نعي بنفس القدر الضغوط الهائلة على حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في العالم، والموارد المطلوبة في العديد من البلدان لتفادي إراقة الدماء ببساطة. والبعثة تشارك حالياً في إجراء تحليل مقارنة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والذي نتوقع تقديم تقرير بشأنه في اجتماعنا القادم. ولكن ينبغي للمجلس ألا يفترض أنه يمكن لأي جهة خلاف حكومة ليبيريا نفسها أن تضطلع بالجزء الأكبر من عمل البعثة. ومواصلة إدارة استراتيجية خروج مناسبة من ليبيريا، التي استثمر المجتمع الدولي فيها الكثير من أجل استقرارها، سيبقى تحدياً حساساً للبعثة والمجلس.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة لندغرن على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيلندر.

السيد تيلندر (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقديري لرئاسة مجلس الأمن لدعوتي لعرض منظور لجنة بناء السلام بشأن التحديات الرئيسية لبناء السلام التي تواجه ليبيريا.

سوف أركز في ملاحظاتي اليوم على العدالة والأمن والمصالحة الوطنية، وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية، وسأناقش أيضاً مسألة حشد الدعم والموارد، والحاجة إلى تسريع بناء القدرات بالنظر إلى مرحلة الانتقال التي تمر بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام بشأن ليبيريا - وتضم قرابة ٤٠ دولة عضو - تقدم الدعم على أساس بيان الالتزامات المتبادلة، وبالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام والبعثة. ونحن الآن في طور وضع اللمسات الأخيرة على

ومنذ آخر مرة خاطبت هذه الهيئة (انظر S/PV.7029)، أحرز تقدم مطرد صوب إيجاد حلول دائمة للساعين للجوء إلى ليبيريا في غضون أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار. وقد تجاوزت أرقام العودة الطوعية الأهداف المتوخاة في عام ٢٠١٣، وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام، عاد أكثر من ٥٣٠٠ لاجئ إلى كوت ديفوار، بمساعدة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. مع ذلك، وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ شباط/فبراير، قامت حكومة ليبيريا، وهي طرف في اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، بإعادة مجموعة من الإيفواريين قسراً، من بينهم ١٤ لاجئ، إلى كوت ديفوار، في خرق للقانون الدولي، فيما بدا أنها كانت عملية منسقة بشكل وثيق مع الحكومة الإيفوارية. ومنذ ذلك الحين، أعيد ستة من اللاجئين إلى ليبيريا. لم تكن الحكومة متجاوبة مع البعثة فيما يتعلق بطبيعة هذه العملية.

ولا يزال أكثر من ٤٦ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في ليبيريا، وأخشى أن الأحداث الأخيرة، بما فيها الهجوم الذي وقع في كوت ديفوار بالقرب من الحدود في ٢٣ شباط/فبراير، قد تؤثر سلباً على العودة. ومما يشجعي أن الحكومتين، مع المفوضية، تعترضان استئناف عمل اللجنة الثلاثية المعنية بالقضايا الإنسانية واللاجئين في اجتماع على المستوى الوزاري يعقد هذا الشهر. وبالرغم من فترة الهدوء الطويلة هذه، لا يزال الوضع هشاً على الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. فرغم تعاونهما الأمني الواضح، فإن التفاعل بين الحكومتين لاتخاذ تدابير محددة لتحقيق الاستقرار على الحدود ما زالت تطغى عليه أولويات أخرى، أو يعوقه شح الموارد.

ومع إغلاق بعثتنا الشقيقة في سيراليون هذا الشهر، فإننا نفكر ملياً في الاستقرار الذي عاد إلى غرب أفريقيا وجيران ليبيريا. وإذا نتطلع إلى الأمام، فإننا ندرك الأحداث الإقليمية

تجربة الأشهر الثمانية عشر الأخيرة لم تكن مشجعة في هذا الصدد. ونأمل أن نلمس تغييراً الآن.

واستدامة التقدم أمر يبعث على القلق، وكذلك الحاجة إلى ضمان التوازن في تعزيز سلسلة سيادة القانون بأكملها. وكما لاحظت خلال زيارتي الأخيرة لليبيريا، فإن العلاقات بين الدولة والمواطنين هشة والشعور بالثقة المتبادلة ضعيف. ولتحسين الثقة العامة، يجب أن تركز الهيئات السياسية والقضائية على الجودة، فضلاً عن الكم، مع ضمان رقابة عامة أقوى. واعتماد نهج شامل ومنسق أمر ضروري، فضلاً عن الربط الفعال بين التدابير القصيرة الأجل وخطط التنمية الطويلة الأجل. وينبغي للبعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة أن يعملوا يدًا بيد مع زيادة اندماجهما. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلا توجد مهمة أخرى أكثر أهمية من ذلك. ويجب أن يكون إسهامه فعالاً وكفؤاً ومناسباً في توقيته. ويصح هذا خصوصاً في ضوء تقليص البعثة والحاجة إلى تنسيق نهج شامل ومتكامل بشأن سيادة القانون.

إن المراكز الإقليمية للعدالة والأمن ترمي إلى تسهيل اللامركزية وتحسين الوصول إلى العدالة لجميع مستويات المجتمع في كل مناطق البلد. والمركز الأول في غبارنغا يقدم خدماته الآن في المقاطعات الثلاث. ويمكن أن نلمس أثره بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المقاطعات المعنية، ويجري تقييمه لتوجيه الجهود في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، فإن نشر رجال الشرطة بشكل أسرع لمعالجة الحالات الطارئة في المقاطعات التي يغطيها المركز قد حال دون تصاعد النزاعات. والتواصل العام لتوعية المواطنين كان أحد التحديات الكبيرة في المقاطعات الثلاث بشأن الخدمات التي يقدمها المركز. وللأسف، فقد بينت عمليات المسح أن المركز غير معروف في معظم الأحوال إلا لمن يعيشون في منطقة غبارنغا.

الاستعراض الثالث للبيان، يمكننا أن نستنتج أنه في حين أحرز بعض التقدم بشأن بناء القدرات في مجال العدالة والأمن، وبينما تمضي بعض جوانب المصالحة الوطنية قدماً، فإن العديد من الالتزامات لا يزال حبراً على ورق.

وإذا كان لليبيريا أن تنفذ خططها الخاصة وأهداف سياستها المعلنة، لا بد أن تولي الحكومة اهتمامها المستمر للتحديات الرئيسية لبناء السلام والتركيز عليها. وفي حين أنه يمكن للمجتمع الدولي بالتأكيد أن يؤدي دوراً داعماً مهماً، فليس هناك بديل عن الملكية الليبرية والإرادة السياسية والقيادة. والمساعدية الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء يمكن أن تدعم ليبيا في الاهتمام المستمر بأولويات بناء السلام من خلال الحوار وتعبئة الدعم والموارد.

والعدالة وسيادة القانون من أبرز المسائل التي تدعو للقلق بشكل خاص. فالتقدم في هذا المجال بطيء للغاية، كما هو واضح لا في تدريب الشرطة فحسب، بل وفي بطء وتيرة إصلاح القضاء والسجون وغيرها من المجالات. ومع استمرار تقليص البعثة، لا بد للمؤسسات الليبرية أن تزيد من قدرتها على تقديم مستويات مرضية من العدالة والأمن وغيرها من الخدمات ذات الصلة في جميع أنحاء البلد. ماذا يمكن عمله بعد ذلك لتسريع التقدم؟

لقد عُرض مثال على ذلك خلال زيارتي الأخيرة، فوزير المالية، وبما يتصل ومناقشة بيان الالتزامات المتبادلة، بدأ سلسلة من الاجتماعات مع كل المعنيين، بهدف ضمان أن يتوفر لتدريب الشرطة ما يلزم من قرارات والتزامات وميزانية كيما يمضي قدماً. وينبغي لتلك المشاركة المنسقة على مستوى رفيع أن تستمر، على أن يتبعها التنفيذ. فالاهتمام المتواصل أمر ضروري. وإذا ما حدث ذلك، سيتحسن تدريب الشرطة. وليس هناك سبب يحول دون أن يصبح ذلك ممكناً، ولكن

بناء السلام دعماً كبيراً بالفعل. ومن المشجع أن الحكومة قد أعلنت تعهداً بتوفير موارد إضافية للتنفيذ. وسيكون ذلك أمراً أساسياً للغاية. وهناك حاجة أيضاً إلى خطة تنفيذ منسقة ومحددة التكاليف. ولجنة بناء السلام على استعداد لدعم الجهود المبذولة بقيادة الحكومة لحشد الدعم والموارد اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وتكتسي الأراضي والموارد الطبيعية أهمية كبيرة في جهود بناء السلام. وإذا ما أُديرَت بشكل صحيح، فإن من شأنها أن تسهم في توطيد السلام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد أتاحت لي الفرصة - خلال زيارتي الأخيرة - لأن أشهد بعض التقدم المحرز في حل منازعات الأراضي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن يصبح قانون الأراضي وإنشاء وكالة معنية بالأراضي أداتين هامتين لإحراز مزيد من التقدم في التعامل مع المطالبات المتضاربة بشأن الأراضي من جانب المجتمعات المحلية والأفراد وأصحاب الامتيازات. وكانت تلك أيضاً إحدى المسائل التي أثّرت في الرسالة التي تلقيتها من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وهي أيضاً إحدى العديد من المسائل التي أثّرت مع الرئيس والوزراء أثناء الزيارة التي قمت بها مؤخراً. وقد أقر الممثلون الحكوميون بضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها، فضلاً عن كفالة الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية. ويكتف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن جهودهما ودعمهما في هذا المجال، بما في ذلك بدعم من صندوق بناء السلام وبتشجيع من لجنة بناء السلام.

واتساقاً مع إبداء عزمها على مكافحة الفساد، اتخذت حكومة ليبيا إجراءات مؤخرًا فيما يتعلق بتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وهذا أمر جدير بالترحيب، غير أنه ما زال

واستناداً إلى الدروس المستفادة من المركز الأول، بما في ذلك عنصر التواصل العام، بدأ تقديم الخدمات من المركزين الثاني والثالث، ولكن كان التركيز هذه المرة على الخدمات وليس البنية التحتية ضماناً لسرعة تحقق الأثر. تلك هي التطورات الإيجابية، وهي في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنها ليست سريعة بما فيه الكفاية، وخاصة في ضوء تخفيض قوام البعثة.

ويشارك العديد من الشركاء الثنائيين بالفعل في مضمار العدالة والأمن. وبعض أولئك، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، بصدد عملية زيادة مستوى الدعم والنظر في مستويات كبيرة مع التزام طويل الأجل. وإذا ما تسنى ذلك وتحققت آثاره المتوخاة، يجب أن يكون التزام الحكومة قوياً وأن يتجلى من خلال مخصصات كافية في الميزانية، مع الالتزام بالإصلاح، والإرادة السياسية. وستكون الجهات المانحة الثنائية أكثر حرصاً على المشاركة عندما ترتبط بقيادة الحكومة واستراتيجية واضحة المعالم.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية - وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام لاندغرين - فقد أطلقت الحكومة الليبرية برنامج "بالافا هت" Palava Hut ومشروع التاريخ الوطني ومشروع الرموز الوطنية. وقد تؤدي المناقشة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب إلى تبادل ملهم للخبرات من جانب البلدان الأخرى، غير أن التنفيذ لا يزال بطيئاً للغاية في معظم تلك المجالات. ويجب أن تكفل الحكومة الليبرية أن لدى المؤسسات المسؤولة عن شتى المجالات ما يلزم من العزم والولاية والموارد، وأن يتم التعجيل بعملية التنفيذ وفق إطار منسق لخريطة الطريق المعنية بالمصالحة. وهناك حاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الماضي وإقرار الحقيقة والتكفير عن الأخطاء والمصالحة وضمان مشاركة المرأة ومتابعة توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقد قدم صندوق

الجنسانية في ليبيريا، لتزيد على نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة التي حددها الأمين العام، فإنه يجب على الحكومة والشركاء زيادة جهودهما بغية كفالة اضطلاع المرأة بدور حيوي في بناء السلام المستدام في ليبيريا.

وينبغي أن تمكّن خطة ليبيريا من أجل التغيير، إلى جانب التزام الحكومة بوضع ميثاق اتفاق جديد، من مواصلة التركيز على جميع الأهداف الخمسة لبناء الدولة وبناء السلام، بما في ذلك الأهداف التي يشملها بيان الالتزامات المتبادلة. وينبغي أن تسهم لجنة بناء السلام في ذلك الجهد، وأن تكفل دعم العمل الذي تضطلع به للملكية الوطنية، فضلا عن مواءمته للآليات ذات الصلة والتي وضعت بصورة مشتركة لذلك الغرض.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد تيلاندر على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

يتعين بذل المزيد من الجهد لضمان عدم إفلات ممارسات الفساد من العقاب. ومن الضروري أيضا تعزيز آليات الرقابة في جميع المؤسسات العامة. وهناك ضرورة إلى تعزيز الجهاز القضائي، فضلا عن توفير الوسائل والأدوات اللازمة للجنة الليبرية لمكافحة الفساد. بما يمكنها من ضمان المساءلة بطريقة متكاملة مع نظام العدالة الجنائية.

ويضطلع المجتمع المدني بدور هام في نقل آراء المجموعات والأفراد والمجتمعات المحلية، وبالتالي فإنه يدعم التدفق الحر للمعلومات التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات في القطاعين الخاص والعام، وبما يمكنهما من التوصل إلى فهم أفضل لطابع التحديات، وتعزيز الآليات التي من شأنها أن تساعد في حل المنازعات، أو ربما تساعد على منع نشوئها. ومن المهم تهيئة الحيز السياسي الملائم لعمل تلك المنظمات.

ويبدو ذلك أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، حيث يمكن للمرأة أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز السلام والمصالحة بدعم قوي ومستمر من قبل الوزراء المعنيين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وبما أن صندوق بناء السلام قد زاد مخصصاته للأنشطة المتصلة بالمسائل